ويستخدم ضد رؤساء المستوطنات في الضفة الغربية وغزة اموراً خطيرة وغير مسؤولة كتبها مجهول في صحيفة محلية. ودعا البيان الى وجوب التصرف مع كاتب المقالة مثلما تم التصرف مع امثال البروفسور يشعياهو ليبوفيتش الذي دعا إلى التمرد ضد السلطات في اثناء الحرب في لبنان. وجدعون ساييرو الذي حرض على قتل المستوطنين (**دافار**، ٧/١١/١٩٨٥).

اما رئيس مجلس المستوطنات ورئيس تحرير صحيفة نكوداه (صحيفة المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية)، يسرائيل هارئيل، فاوضح ان مصير الضفة قد تقرر بواقع الاستيطان الكبير للمستوطنات اليهودية هناك (**دافار**، ٥/١١/١٩٨٥).

وكان لوزير العدل، موشي نسيم (ليكود)، موقف مغاير، اذ اكد، في اثناء اللقاء الذي تم بين كتلة الليكود وممثلي مجلس المستوطنات، ان ما نشر في الصحيفة الحق ضرراً لا يقدر بقضية «ارض ـ اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

وامتدح عضو الكنيست شيفتاي فايس (معراخ) وزير الدفاع، اسحق رابين، على قراره اغلاق الصحيفة قائلاً ان بذور المصائب التي تسعى الى تحطيم المجتمع قد زرعت منذ فترة طويلة (**المصدر نفسه**، ٦/١١/١٩٨٥). اما عضو الكنيست يائير تسيان (ميام)، فقد طالب المستشار القضائي للحكومة، اسحق زامير، بدراسة امكانية تقديم المحرضين على حرب اهلية إلى المحاكمة. ويعتقد تسيان بان ما نشر يجسد الخطر الذي يهدد اسس الديمقراطية في اسرائيل (**عل همشمار**، ٦/١١/١٩٨٥). وطالب عضو الكنيست متتياهو بيلد (الحركة التقدمية للسلام وحركة السلام الآن)، بتقديم رئيس تحرير الصحيفة إلى المحاكمة ومناقشة الموضوع في الكنيست (**المصدر نفسه**، ٥/١١/١٩٨٥). ودعت عضو الكنيست، شولاميت الوني (راتس)، المستشار القضائي للحكومة إلى الرد، وبسرعة، على تصريحات معسكر اليمين ووسائل الاعلام (**المصدر نفسه**، ٦/١١/١٩٨٥). كما دعته إلى استخدام صلاحياته ضد المحرضين، لان الدعوة إلى التمرد تشكل مخالفة جنائية (**دافار**، ٦/١١/١٩٨٥). واعربت الوني عن تخوفها من قيام حركات سرية وانتفاضة مسلحة في الضفة الغربية وغزة ومن حدوث تمرد في صفوف الجيش الاسرائيلي (**عل همشمار**، ٦/١١/١٩٨٥).

وعلى ضوء كثرة الانتقادات ضد الصحيفة ومحرريها، طلب المستشار القضائي للحكومة من رئيس شعبة التحقيق في الشرطة، اللواء يحزقيل كازين، الشروع بالتحقيق في التهم الموجهة ضد الصحيفة التي نشرت أموراً تحريضية (**هآرتس**، ١٢/١١/١٩٨٥). فقامت الشرطة باستدعاء رئيس تحرير الصحيفة من أجل التحقيق معه في الاركان القطرية للشرطة في تل ـ ابيب، استناداً إلى توصية المستشار القضائي للحكومة. وتولى المقدم امنون شنلئيل التحقيق معه بتهمة التحريض على التمرد (**المصدر نفسه**).

واحتجاجاً على توصية المستشار القضائي للحكومة باغلاق الف يود، طلب عضوا الكنيست ميخائيل ايتان (ليكود) وغيئولاه كوهين (هتحياه) من البروفسور زامير، في جلسة لجنة الدستور والقانون والقضاء، تقديم استقالته نظراً لتحيزه، سياسياً. ولعدم اكتراثه بالدعوة الى القضاء على المستوطنين (**عل همشمار**، ٢٠/١١/١٩٨٥). لكن زامير رفض اتهامه بالتحيز السياسي، واوضح ان المستشار القضائي للحكومة خاضع لمراقبة الكنيست والمحاكم ووسائل الاعلام وان اتهامه بالتحيز السياسي هو شيء خطير جداً بالنسبة إليه (**المصدر نفسه**). واتهم عضو الكنيست يعقوب يوسف (شاس) البروفسور زامير بالدكتاتورية، اذ قال في جلسة لجنة الدستور والقانون والقضاء ان ليس ثمة ضرورة لنصب المستشار القضائي للحكومة لأن المستشار هو دكتاتور يعرض الديمقراطية في اسرائيل للخطر (**المصدر نفسه**، ٢٠/١١/١٩٨٥). اما عضو الكنيست شولاميت الوني، فاتهمت عضوي الكنيست ايتان وكوهين بمحاولة تحويل اللجنة الى محكمة ميدانية ضد المستشار القضائي للحكومة (**المصدر نفسه**).

ورفض رئيس الحكومة شمعون بيرس،